

متابعة

«بيت التمويل العربي» يصرف 63 موظفاً

المصرف يعرض بروتوكول صرف «مهين» متزامناً مع تعديلات في مجلس الإدارة

الإدارة في قطر، شهد المصرف سلسلة استقالات في قطر بدأت باستقالة الجيدة من مركز المدير العام لمصرف قطر الإسلامي (يومها بقي بصفة رئيس لجنة تنفيذية في بيت التمويل العربي)، ثم استقالة المدير الفرنسي جان مارك رينغال من مصرف قطر الإسلامي، فيما استقال فؤاد مطرجي من مركز المدير العام لبيت التمويل العربي.

ومع تباطق الاستثمارات العقارية بسبب الأزمة العالمية، بدأت آجال هذه الصناديق تستحق تدريجاً. لم يستطع صندوق «العرين» المصدر بقيمة 4 ملايين دولار، أن يحقق العوائد المرتقبة منه من دون تأجيل فترة استحقاقه لسنوات إضافية. عندها اشترت إدارة بيت التمويل كامل الأصول في هذا الصندوق وأعدت رأس المال بكامله إلى المساهمين، وبالتالي بات على المصرف أن يتحمل الخسارة أو الربح إذا تحقق في المستقبل.

عند هذا الحد، لم يكن الصندوقان الثاني والثالث، أي «دنان الهند» (قيمته 5 ملايين دولار منها مليوناً دولاراً يكتتب فيها مساهمون و3 ملايين يكتتب فيها بيت التمويل) و«مرسى سيف» (قيمته 9,5 ملايين دولار يكتتب فيه ملك البحرين وعدد من المستثمرين) قريباً من الاستحقاق، فكان على مجلس إدارة بيت التمويل التعامل مع الخسائر في الصندوقين بعدما تراجع قيمة أصولهما بسبب انخفاض أسعار العقارات التي اشترت بالمبالغ الموظفة فيهما. ففي نهاية 2010 كانت إدارة المصرف تدعي أن مشروع «دنان الهند» يحقق أرباحاً كبيرة بعدما «ارتفعت أسعار العقارات في منطقة المشروع بنسبة 35%». ثم زعم المصرف في أيار 2011 أنه باع قسماً من عقارات المشروع بزيادة نسبتها 33% عن الأسعار الأساسية، إلا أن كل هذا الكلام أطيح بعد نحو شهر عندما تلقى المساهمون عرضاً من إدارة المصرف يتضمن إعادة شراء 50% من رأس المال، على أن يتنازل المصرف عن حقوق الأرباح لمدة سنتين فقط، فرفض المساهمون هذا العرض.

أما بالنسبة إلى صندوق «مرسى سيف» الذي يستحق بعد أسابيع، فهو الأكثر خساراً من حيث تراجع قيمة الأصول، يقول المطلعون، ويستحق بعد فترة قصيرة.

م.و.

141 موظفاً وصوت 127 منهم، وجاءت النتائج على النحو الآتي: 112 صوتاً ضد عرض الإدارة، 12 صوتاً معه، 3 أوراق بيضاء. أي أن 88% من الأصوات كانت ضد عرض الإدارة.

بعد ذلك أجري استفتاء على الخطوة المقبلة في ظل تعسف الإدارة وإغلاق باب التواصل مع لجنة الموظفين، فأقرت الجمعية العمومية في 14 تموز طلب وساطة وزارة العمل وحذرت أولى الجلسات في 23 تموز، الاثنين الماضي. لم يحضر وزير العمل سليم جريصاتي جلسة الوساطة، بل كان الوسيط هو المدير العام بالإناابة عبد الله رزوق؛ على مدى ساعتين استمر الاجتماع، فطالبت لجنة الموظفين باستمرار العمل وبضمانات تؤكد هذا الأمر بالإضافة إلى إعادة مدير الخزينة بديع الخطيب إلى العمل.

في المقابل استمهلّت الإدارة الردّ ضمن فترة عشرة أيام، فجرى تعيين الجلسة الثانية في 2 آب المقبل، وأدعت أنها ستنتقل الطلب إلى الجهات المختصة في قطر.

في هذا الوقت كانت قضية الصناديق الاستثمارية لا تزال تتفاعل في إدارة المصرف سواء في لبنان أو في مجلس الإدارة في قطر. فقد تبين أن المساهم الأكبر، أي مصرف قطر الإسلامي، قرّر تعديل مجلس إدارة بيت التمويل العربي وإطاحة محمد المانع وتعيين المدير العام لمصرف قطر الإسلامي مشاري رئيساً لمجلس الإدارة، ثم عين مدير المخاطر في مصرف قطر الإسلامي سيد مقبول، بدلاً من صلاح الجيدة.

هذا التعديل في مجلس الإدارة ليس الأول من نوعه، فمنذ نحو سنتين، وبالتزامن مع تراجع أصول 3 صناديق استثمارية (العرين، دنان الهند، ومرسى سيف) أصدرها المصرف بقرار من مجلس

تتكشف، يوماً بعد يوم، فصول أزمة «بيت التمويل العربي» ليظهر أن مصدرها ليس محلياً، وأن تداعياتها لا تقتصر على صرف أكثر من 55% من موظفيه. فقد شهد مجلس إدارة المصرف تغييرات جذرية بعدما انفجرت الخلافات بين مالكيه قبل نحو عامين. هذه الأزمة دفعت المصرف الإسلامي الأكبر في لبنان إلى بازار رخيص لبيعه. وبين الأوراق المتساقطة، يبدو موظفو المصرف أكبر المتضررين، إذ إن الإدارة أبلغتهم نيّتها صرف أكثر من 100 موظف من أصل 180 (الإدارة أبلغت وزارة العمل أنها ستصرف 63 في مرحلة أولى)، قبل أن تعرض عليهم بروتوكول صرف «مهين»، فقررت لجنة الموظفين واتحاد موظفي المصارف نقل المعركة إلى وزارة العمل.

وقبل نحو أسبوع، اطلع موظفو «بيت التمويل العربي» (يملك مصرف قطر الإسلامي 70% منه وشركات كويتية 30%) على بروتوكول صرف الموظفين الذي أعدته إدارة المصرف. ويعد العرض «مهيناً» بمقاييس العمل المصرفي ومقارنة مع عروض الصرف والضمانات التي قدمتها مصارف أخرى كانت قد انسحبت من السوق. فالعرض ينطوي على سلبية الإدارة في مقاربة ملف موظفيها وتبويت التوابل لهم رغم وعودها بمقاربة إيجابية. وهو ينص على الآتي: يحصل الموظفون المنهية خدماتهم على رواتب 15 شهراً تحتسب على أساس 16 شهراً في السنة، ويضاف إليها راتب شهرين عن كل سنة خدمة للسنوات الخمس الأولى، وراتب شهر ونصف الشهر عن كل سنة خدمة عن السنوات السادسة حتى العاشرة ضمناً. ويدفع بدل الإنذار المنصوص عنه في قانون العمل على أن يكون «الحد الأقصى للتعويض المستحق للأجير المصروف 225 مليون ليرة».

لم يكن العرض مهيناً فقط لأن عدد أشهر التعويض لا تتجاوز 45 شهراً مقارنة مع ما حصل عليه موظفو البنك اللبناني الكندي قبل فترة والذي يصل إلى 60 شهراً، بل لأن إدارة بيت التمويل لا تريد احتساب ملحقات الراتب ضمن التعويض رغم أنها ثابتة شهرياً ومعترف بها قانوناً، بل هي تريد أن تحتسب أصل الراتب فقط!

على هذا الأساس دعت لجنة الموظفين في المصرف إلى جمعية عمومية من أجل التصويت على عرض الإدارة فحضر



مصنع سكر لبناني بطاقة 600 طن يومياً يصدر 25% من إنتاجه إلى سوريا



الشحن وتوصيل الطلبية أطول، علماً بأن الخضر والمنتجات التي تحتاج إلى تبريد كلفتها مرتفعة عبر الشحن البحري».

ويعتقد صابونجيان أن المصنّعين اللبنانيين قلقون من إقفال الحدود اللبنانية السورية في حال تازمت الأمور أكثر مما هي عليه حالياً، «والخوف هو من انفلات الأمن في سوريا على الأوتوسترات التي تمرّ عليها شاحنات التصدير والسيطرة عليها من قبل قطاع الطرق والعصابات التي ستعمل على منع أو تقييد الحركة».

لا شك في أن توقف بعض خطوط الإنتاج في سوريا سيحيي ويعزّز استثمارات جديدة في لبنان رغم أنه سيقلّص صادرات بعض المنتجات المحلية إلى سوريا. فخلال الأشهر الأولى من السنة الجارية أقلّ مصنع السكر الأكبر في سوريا فيما باشر معمل سكر جديد بالعمل في لبنان اعتباراً من الشهر الماضي. وبحسب مالك المصنّع زين حرب، فإن حجم الاستثمار في هذا المصنّع يبلغ 40 مليون دولار، وتبلغ طاقته الإنتاجية 600 طن سكر يومياً بهدف كفاية السوق المحلية والتصدير إلى سوريا والبلاد العربية «علماً بأن سعر السكر يحدّد في البورصة زائد أسعار النقل». ويشير إلى أن حجم التصدير إلى سوريا يبلغ 50 ألف طن سنوياً، أو ما يوازي 25% من قدرة الإنتاج الإجمالية للمصنّع، معرباً عن أمه بتوسيع المشروع لا سيما في ظل إمكان تصريف الإنتاج «إلا أن التوسيع يأخذ وقتاً».

لكن صابونجيان يفضّل أن يتحفّظ عن هذه الصادرات اللبنانية، لأن اللبنانيين لا ينتجون مصنوعات بلاستيكية بالمعنى المتعارف عليه، «بل لدينا كسر بلاستيك مستخرج ومجمّع من النفايات نعيد تصديره إلى الخارج حيث يعاد تصنيعه فعلياً، فهذه الصناعات شبه متوقفة في لبنان منذ أن بدأت الدول العربية تنتج وتلبّي الطلب المحلي لديها بكلفة متدنية جداً مقارنة مع الكلفة في لبنان».

جرت تعديلات على طرق تصدير البضائع اللبنانية من المسارات البرية عبر سوريا إلى المسارات البحرية المباشرة. وبحسب نصرأوي، توقفت صادرات بعض المصانع إلى سوريا، وتوقف الترانزيت عبر سوريا، «إلا أننا بتنا نشحن المصنوعات عبر البحر»، لافتاً إلى أن «كلفة الشحن البحري تكاد توازي كلفة الشحن البري، لكن الفرق بينهما أن فترة



استثمارات الصناديق، الثلاثة خاسرة بسبب انخفاض أسعار العقارات



باختصار

الخدمات المختلفة التي تقدمها. كما حذر من استغلال الناشرين السوريين وطلب تقديم أفضل الخدمات لهم بأسعار مقبولة.

البنزين يرتفع 600 ليرة

للاُسبوع الثالث على التوالي، يُسجّل سعر صفيحة البنزين في لبنان ارتفاعاً، وأصبح بحسب جدول تركيب الأسعار الصادر عن وزارة الطاقة والمياه، 33500 ليرة لنوع «98 أوكتان» و32800 ليرة لنوع «95 أوكتان»، أي أعلى 600 ليرة عن المستوى المسجّل في الأسبوع الماضي. وهكذا يكون السعر قد ارتفع ألف ليرة خلال 21 يوماً. ومن المتوقع أن يستمر في هذا النمط خلال الأسابيع المقبلة. كذلك، سجّلت أسعار المشتقات النفطية ارتفاعاً أمس، حيث صعد سعر صفيحة المازوت والكانز بواقع 600 ليرة و700 ليرة على التوالي إلى 24800 ليرة و26700 ليرة. كما سعر قارورة الغاز زنة 10 كيلوغرامات 900 ليرة إلى 16500 ليرة وسعر القارورة زنة 12,5 كيلوغراماً 200 ليرة إلى 20100 ليرة.

وفي السياق، يُشار إلى أن سعر برميل الخام الأميركي سجّل تراجعاً أمس بسبب ارتفاع المخزونات الأميركية على نحو أكبر من المتوقع، وسجّل 87,6 دولاراً في منتصف جلسة التداول. أما سعر البرميل في بورصة لندن، فقد سجّل ارتفاعاً طفيفاً حيث طغت توترات الشرق الأوسط على هواجس تراجع الطلب بسبب أزمة أوروبا؛ وقد أغلق السعر قريباً من 103 دولارات في جلسة التداول أمس.

(الأخبار، المركزية)

وصل كابل الإنترنت ينتهي اليوم؟

فقد أوضح وزير الاتصالات نقولا صحنأوي (الصورة) على صفحته على موقع «Facebook» أمس، أن المركب البحري الخاص بتصليح العطل الذي أصاب الكابل الدولي الذي يمد لبنان بسعته الأساسية بدأ عمله أمس، ومن المفترض أن ينتهي مساء اليوم في حال بقيت الأحوال الجوية ملائمة. وقيل أسبوعين. حصل انقطاع في كابل «IMEWE» القادم من الهند، وصولاً إلى أوروبا الغربية في مياه المتوسط على بعد 50 كيلومتراً من شواطئ مدينة الإسكندرية المصرية.

ويؤمّن هذا الكابل أكثر من 90% من ساعات الإنترنت التي يستخدمها لبنان، ما اضطر الوزارة إلى طلب ساعات احتياطية طارئة من قبرص التي أعربت عن استعدادها لتغطية العجز اللبناني مجاناً لفترة 15 يوماً، على أن يُصاغ في الفترة المقبلة مشروع مستدام لضمان عدم تكرّر انقطاع الإنترنت بالشكل الذي شهدته البلاد أخيراً.

شرح (سياحي) للناشرين السوريين عند المصنّع

فقد أوضح وزير السياحة فادي عبود أن هناك توجهاً لفتح مكتب خاص بوزارة السياحة عند نقطة المصنّع الحدودية مع سوريا يُقدّم الخدمات للوافدين من هذا البلد.

وطلب عبود من جميع الفنادق العاملة في لبنان التي يُمكنها استقبال الوافدين أن تُعلم المكتب بعدد الغرف الموجودة لديها وأسعارها، إضافة إلى

شركة Biomass Holding SAL تزيد رأسها من خلال بيع حصة لشركة Unibel SA.

في سياق خطة توسعها الناتجة عن فوكبير في أنشطتها، عقدت SAL Biomass Holding، الشركة الرائدة في مجال الأغذية العضوية «Organic Food» (والتي تملك Biomass SAL وBiomass Dairy Products SAL) صفقة بيع أسهم لشركة «Unibel SA» من خلال زيادة رأس المال. و نتيجة لهذه الصفقة، حصلت الشركة الفرنسية على حصة استراتيجية أقلية في Biomass.

أسست عائلة مسعود شركة Biomass عام 2007 ولا تزال تملك الحصة الأكبر في الشركة وإدارتها. إن Biomass تنتج وتبيع المنتجات العضوية، وبشكل أساسي الفواكه، الخضار، البيض، منتجات الألبان، البنور، التوابل ومشتقات الزيتون. وعملت على مدى العامين الماضيين على تطوير الشراكات الاستراتيجية محلياً وإقليمياً ودولياً من أجل توسيع نطاق أعمالها كورد للمنتجات العضوية المعتمدة في السوق اللبنانية.

إن شركة Unibel SA هي شركة مدرجة في بورصة باريس و تملك مجموعة Bel التي تنتج و توزع العديد من العلامات التجارية من الأجبان و لا سيما «La Vache qui rit». قام قسم «الخدمات المصرفية الاستثمارية» في المصرف الخاص «FFA Private Bank» بدور المستشار المالي في هذه الصفقة.

يعتبر إف.إف.إي. برايفت بنك أحد أبرز المصارف الإقليمية في مجالات إدارة الثروات و أسواق رأس المال والخدمات المصرفية الاستثمارية و يتخذ مركزاً رئيسياً له في وسط بيروت التجاري و له مؤسسة تابعة في مركز دبي المالي الدولي.